المؤسسات السياسية ورأس المال الاجتماعي في الجزائر

Political Institutions and Social Capital in Algeria

مختاري محمد[1]، أد. مختاري فيصل[2]

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر) ، mokhtarim13@yahoo.com

[2] جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر) ، mokhtarifaycal@gmail.com

تاريخ الاستلام: 10 /05/ 2019 **تاريخ القبول**: 26 /2019/05 **تاريخ النشر**: 15 /2019/06

ملخص:

جاءت هذه الورقة البحثية بهدف معرفة مدى العلاقة بين الأداء الحكومي والثقة في الجزائر، ولتحقيقه قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول يتناول الاطار النظري والذي يتعلق بأداء المؤسسات السياسية من جهة والثقة من جهة أخرى، أما المحورين المتبقيين والمتمثلين في الدراسة الوصفية للعلاقة بين الأداء الحكومي والثقة في الجزائر، والاختبار الاحصائي لهذه العلاقة. وقمنا بذلك من خلال توزيع استبيان على 203 مواطن جزائري. وتوصلنا في نهاية الدراسة الى أن الأداء الحكومي المتعلق بعدة جوانب يؤثر على مستويات الثقة (الثقة في الأفراد، الثقة في المؤسسات)من جهة، ومن خلال اختبار (*Independent T-Test*) تبين من جهة أخرى أن هذا التأثير يختلف من مستوى لآخر.

كلمات مفتاحية: المؤسسات السياسية، رأس المال الاجتماعي، الأداء الحكومي، الثقة.

تصنيف JEL : H10, Z13, C12

Abstract:

This research paper aims to identify the relation between government performance and trust in Algeria, in order to achieve this goal, we divided the study into three main axes. The first focuses on the conceptual framework related to the performance of political institutions on the one hand and trust on the other. The two remaining axes represented the descriptive study of the relationship between government performance and trust in Algeria, and the statistical test of this relationship. where we did this through the distribution of a questionnaire to 203 Algerian citizens. At the

end of the study, we concluded that government performance on several aspects affects the levels of trust (trust in individuals, trust in institutions) on the one hand, and the Independent T-Test showed that this effect varied from level to level on the other hand.

Keywords: Government Political Institutions, Social Capital, Performance, Trust.

Jel Classification Codes: H10, Z13, C12.

المؤلف المرسل: مختاري محمد ، الإيميل: mokhtarim13@yahoo.com.

1. مقدمة:

ان المقاربات المستخدمة في دراسة رأس المال الاجتماعي متعددة، لتشعب التعاريف المستخدمة وأدوات التحليل والمنهج المتبع في الدراسة، وتم الاعتماد في كل مقاربة على تقديم رؤية خاصة لدراسة رأس المال الاجتماعي. من بين تلك المقاربات كان هنالك النهج المؤسسي، فأدى التركيز عليه إلى إغفال البعد الكيفي في دراسة الشبكات، وهو البعد المتعلق بأدائها، وكيفية ممارستها لدورها في تكوين الثقة بين أعضائها، والتي تعتبر المكون الأساسي لرأس المال الاجتماعي. فرأس المال الاجتماعي مرتبط بعدد من النتائج السياسية، والاجتماعية والاقتصادية. ومن بين هذه المؤسسات، هي المؤسسات الديمقراطية ذات الأداء الجيد (Putnam, 1993)، (Woolcook,2001). وبهذا تعتبر المؤسسات السياسية كمصدر لتوليد رأس المال الاجتماعي.

اعتبر النهج المؤسسي أن رأس المال الاجتماعي لكي يزدهر يحتاج إلى أن يكون جزءا لا يتجزأ من السياق السياسي وكذلك المؤسسات السياسية والقانونية الرسمية (Kumlin and Rothstein, 2005). لكون المؤسسات والسياسات الحكومية تخلق رأس المال الاجتماعي وتوجهه وتؤثر عليه. كما يركز النهج المؤسسي على دور الدولة كمصدر لتوليد رأس المال الاجتماعي. فالدولة تقوم على تقوية الثقة بينها وبين المواطن، من خلال توفيرها للمعلومات ورصد التشريعات، وتنفيذ الحقوق والقواعد التي تفرض عقوبات على منتهكي القانون، وتحمي الأقليات، وتدعم نشاط المواطنين ومشاركتهم.

في ظل ما تشهده الجزائر من تغيرات سياسية في الآونة الأخيرة، جاءت هذه الورقة البحثية بهدف تبيان تأثير أداء المؤسسات الحكومية على مستوى الثقة في الجزائر، ومن هذا المنطلق فان اشكالية الدراسة تمثلت في: **ما مدى تأثير أداء المؤسسات السياسية على رأس المال الاجتماعي في الجزائر؟**

للإجابة على هاته الاشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- أداء المؤسسات السياسية يؤثر على رأس المال الاجتماعي في الجزائر.
- تتأثر الثقة في الجزائر بالأداء الحكومي.

وللتأكد من صحة هاته الفرضيات تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور أساسية:

- الاطار النظري للدراسة.
- دراسة وصفية للمؤسسات السياسية ورأس المال الاجتماعي في الجزائر.
- الاختبار الاحصائي للدراسة.

أهداف وأهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات السياسية في تكوين رأس المال الاجتماعي خاصة في بناء الثقة من خلال أداء حكومي فعال، وبهذا فان هذه الورقة البحثية تهدف الى ابراز العلاقة بين المؤسسات السياسية ورأس المال الاجتماعي وهذا من خلال قدرة الأداء الحكومي على بناء الثقة في الجزائر.

منهجية وأدوات الدراسة: للإجابة على الاشكالية المطروحة وتحقيق أهدافها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة المدروسة، وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استبيان تم وضعه انطلاقا من بعض النماذج المتنوعة والمختصة في هذا المجال، فعلى سبيل المثال اسئلة رأس المال الاجتماعي وبالخصوص الثقة تم اقتباسها من استبيان البنك الدولي، أما فيما يخص التغيرات المؤسساتية وبالخصوص المؤسسات السياسة تم الاعتماد على مجموعة من النماذج الموجودة في عدة قواعد بيانات نذكر منها مسح القيم العالمية (WVS)، Afrobarometer، الباروميتر العربي. شملت مؤشر الأداء الحكومي للمؤسسات السياسية ومؤشر الثقة فيما يخص رأس المال الاجتماعي، . ومن أجل تحليل الظاهرة تم الاعتماد على برنامج SPSS. 20.

2. الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

1.2 المؤسسات السياسية(الأداء الحكومي) :

النهج المؤسسي يركز على الأداء الحقيقي للحكومة باعتباره مؤشر قوي لفهم ثقة المواطنين في هاته الحكومة. فالثقة هنا لا تعتبر سمة شخصية تتعلق بالظروف الاجتماعية المرتبطة بثقافة ديمقراطية أو رأس مال اجتماعي متطور. هذا راجع الى أن جميع المواطنين معرضون للإجراءات الحكومية، فمن المحتمل أن توزع الثقة في المؤسسات السياسية بشكل عشوائي بين مختلف أنواع الشخصيات وأنواع ثقافية واجتماعية مختلفة. الا أنه من المرجح أن تؤدي المؤسسات الحكومية ذات

الأداء الجيد الى ثقة المواطنين، بالمقارنة مع تلك التي تؤدي بشكل سيء أو غير فعال فإنها تولد مشاعر عدم الثقة وانخفاض الثقة.

في دراسة للبنك الدولي سنة 2002 تم الاستناد الى ثلاثة جوانب من البيئة الرئيسية للبلد: فعالية الحكومة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وترميزها بحيث ترتبط القيم الأعلى بنتائج أفضل للحكومة. كم تم الاشارة الى الناتج المحلي الإجمالي للفرد المسجل في عام 2000، وهو ما يمثل بديلا لمتوسط الدخل أو مستوى التنمية الاقتصادية في البلد. وبما أن البلدان الأكثر ثراء قد يعتقد أنها أكثر داعمة للديمقراطية، والثروة قد تكون مرتبطة بشكل معقول بمستويات الحرية ونوعية الحكم، فان هذا المتغير في النموذج يتجنب الترابطات الزائفة. ويمكن قياس الأداء المؤسسي من خلال رصد درجة رضا المواطنين للسياسات المتبعة من طرف المؤسسات السياسية (مؤسسات الدولة)، نخص بالذكر الحكومة والمحاكم والشرطة وموظفي الخدمة المدنية، الى جانب الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام مثل التليفزيون والصحافة، بالإضافة إلي البرلمان ودور العبادة ونقابات العمال والنقابات المهنية ورئيس الدولة، فضلا عن المجالس النيابية والمؤسسات العامة.

حجة (**Putnam**1993,)، الذي يظهر فيه أن الأداء الحكومي يعتمد على مستويات رأس المال الاجتماعي. المشكلة مع هذه التحليلات هي أنه ليس من الواضح كيف تعمل السببية. فعلى سبيل المثال، وباستخدام المسح الاجتماعي العام في الولايات المتحدة (**GSS**)، وجد أن الثقة في المؤسسات لها تأثير أكبر على الثقة في الأشخاص. على الرغم من أن المؤسسات السياسية الفعالة لا تضمن الأداء الحكومي الجيد، فإنها يمكن أن تساعد، فمن الممكن تصور قيام حكومة بأداء غير مرض على الرغم من وجود مؤسسات جيدة، الا لأنه من الصعب تصور أداء حكومي مرض دون وجود مؤسسات فعالة لوضع السياسات وتنفيذها. [1]

في دراسة لـ (**Putnam**) حول الأداء المؤسسي الإقليمي في إيطاليا لدراسة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي و المشاكل الاجتماعية. تم من خلالها تحليل البيانات على المستوى الإقليمي الإيطالي للفترة الممتدة من القرن التاسع عشر إلى الثمانينات، أظهرت النتائج أن بعض المناطق لديها مستويات عالية نسبيا من رأس المال الاجتماعي في حين مناطق أخرى مستوياتها أقل بكثير. أظهر تحليل "**Putnam**" دليلا قويا على أن رأس المال الاجتماعي شرط مسبق للنمو الاقتصادي والحكومة الفعالة. وبالإضافة إلى ذلك، يشير السجل التاريخي إلى أن الرفاهية الاقتصادية لهذه المجتمعات تنبع من كونها مدنية، وليس العكس. [2]

2.2 رأس المال الاجتماعي (الثقة)

حسب تصور "بوتنام" لرأس المال الاجتماعي فانه يعنى به الروابط بين الأفراد و الشبكات الاجتماعية وكذلك معايير المعاملة بالمثل وبالثقة التي تنجم عنها، و في هذا المعني يرتبط رأس المال الاجتماعي ارتباطا وثيقا بما سماه الفضيلة المدنية". يرى في هذا الجانب أن "الجماعة التي يكون أعضاؤها جديرين بالثقة ويضعون ثقة بالغة في بعضهم البعض فإنها سوف تكون أكثر قدرة على الإنجاز بالمقارنة مع الجماعات الأخرى التي تفتقر إلى الثقة بين أفرادها".[3] من هذا المنطلق فإننا نلاحظ وجود حلقة تبدأ من أن الثقة تساعد على بناء رأس المال الاجتماعي وهو الأخر بدوره يساعد على تعزيز المؤسسات السياسية، وبالتالي التحسين من الأداء الحكومي وهذا ما يؤدي الى تحفيز ثقة المواطنين. أما إذا انخفضت الثقة الاجتماعية فمخزونات رأس المال الاجتماعي ستتناقص، وبالتالي ضعف أداء المؤسسات السياسية، والأداء الحكومي سوف يعاني وثقة المواطنين في الحكومة سوف تهتز.

هنالك أدبيات لم تقم بالتمييز فيما يخص الثقة في المؤسسات السياسية من الجانب التمثيلي للنظام السياسي من (أحزاب، وبرلمانات، وما إلى ذلك) هذا من جهة، ومن جهة أخرى الثقة في المؤسسات السياسية التي تقوم على الجانب التنفيذي. يحوزالجانب التمثيلي على الدور الرئيسي للمؤسسات السياسية، وهي أن تكون حزبية. من المعتقد أن يقوم الحزب السياسي الذي يتمتع بسلطة الحكومة، أو الأغلبية في البرلمان، تنفيذ أيديولوجيته بطريقة حزبية، مما يؤدي بالناس الذين يؤيدون أيديولوجية الحزب الحاكم (أو الأحزاب)، أن يكون لديهم الثقة بهم، في حين أن المواطنين الذين يعارضون هذه الايديولوجية، ما هي الا تعبير عن انعدام الثقة. فمن الأرجح أن هذا النوع من الثقة الحزبية أو انعدامها ينبغي أن تؤثر على الثقة العامة.

في الولايات المتحدة هنالك ما يسمونه "السمة الشخصية للثقة في الآخرين" قد يفسر التطورات في ثقة الجمهور. "يبدو أن الشعور العام بالثقة في المؤسسات مستمد من النظرة الشخصية للتفاؤل، الارتياح والثقة ".[4] يضع (Newton and Norris, 2000) هذا التدفق السببي عندما يجدان ارتباطا إيجابيا، وقويا على المستوى الكلي في تحليل الدراسات الاستقصائية للقيم العالمية في سبعة عشر دولة للديمقراطيات الثلاث. كما يفسرون النتائج التي توصلوا إليها كدليل على أن رأس المال الاجتماعي يمكن أن يساعد في بناء مؤسسات اجتماعية وسياسية فعالة، مما يساعد فعالية الحكومات، وهذا بدوره يشجع الثقة في المؤسسات المدنية.

ان كل ما يشير إليه عن وجود للعلاقات هي ناتجة عن تباين فيما يملكه الأفراد من رأس المال بأنواعه المختلفة، بل بات التركيز على توجهات وقيم عامة تقاس بالثقة بالآخرين، و كذلك لقيم التسامح و التبادلية القائمة على الانتماء المشترك. و يرى "Putnam" أن وجود اللامبالاة اتجاه

الديمقراطية الليبرالية في أمريكا لا تعود لكونها شكلية إلى حد كبير، فهي تعنى في الترشيح والانتخابات للمواقع العامة وكذلك في الفصل النسبي بين السلطات الثلاث، بل في الحقيقة هي تعود إلى التآكل في رأس المال الاجتماعي.[5] كما توصل (R. Putnam, 2000) في كتابه الى أنه يوجد تراجع خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين في مستوى المشاركة السياسية في الولايات المتحدة، و شمل هذا التراجع فيما يسمى "بالعلاقات الاجتماعية غير الرسمية"، وكذا في مستويات الثقة و التسامح بين الأمريكيين. و قد علل هذا التدهور إلى تراجع رأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة.

3.2. الدراسات السابقة

اهتم النهج المؤسسي بنظرية رأس المال الاجتماعي، تزامنا وأن رأس المال الاجتماعي لكي يزدهر يحتاج إلى أن يكون جزءا لا يتجزأ من السياق السياسي وكذلك المؤسسات السياسية والقانونية الرسمية حسب (Kumlin and Rothstein, 2005). الكثير من البحوث التي تطرقت الى دراسة رأس المال الاجتماعي والمؤسسات السياسية توجه العديد من الباحثين الى تضمين تحليل مختلف التدابير المتعلقة بالأداء الحكومي.

الأداء المؤسسي يعد مؤشر ضروري للغاية لقياس رضا المواطنين اتجاه السياسات الحكومية المطبقة، باعتبار أن هذه الثقة ترتبط بمدى استجابة الحكومة لانشغالات المواطن، والمحاولات الجادة من أجل تحقيق ما يخدم صالح هذا المواطن. الثقة في الحكومة تعتبر أكثر أهمية من العلاقات الحزبية أو الأيديولوجية لدعم السياسات الحكومية، فهي عنصر رئيسي لبقاء المجتمع باعتبار أن الحكومة تقوم بتحقيق كل ما هو ضروري للمواطنين فان هذا يعتبر من أهم آليات بناء الثقة، وبالعكس فان هذه الثقة بين الحكومة والمواطن تتدهور عندما يصبح أداء الحكومة أقل فعالية في توصيل ما يريده الأفراد. فالثقة هي على الارجح العنصر الرئيسي لرأس المال الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي هو شرط ضروري للاندماج الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية والاستقرار الديمقراطي".[6]

من بين هذه الدراسات والبحوث التي عالجت العلاقة بين المؤسسات السياسية والثقة، والتي ارتكزنا عليها في دراستنا الحالية دراسة (B. Rothstein, D. Stolle, 2008) والتي كان الهدف منها معرفة ما إذا كان هناك أنواع معينة من المؤسسات مثل النظام القانوني، الشرطة، مؤسسات الرعاية الاجتماعية تلعب دورا أكثر أهمية في تعميم الثقة من المؤسسات السياسية أو التمثيلية.[7]

في دراسة أخرى توصل (Crozier et al. 1975) الى أن عدم الرضا عن أداء مؤسسات الحكم الديمقراطي أصبحت تنتشر على نطاق واسع في البلدان الثلاثية، و منذ ذلك الوقت كان هنالك ردود

أفعال تعبر عن القلق بخصوص هذا الموضوع، فجاءت دراسات قامت باستخدام بيانات الاستقصاء أظهرت بأن المواطنين غير راضين عن المؤسسات المركزية للديمقراطية التمثيلية. قدمت دراسة تجريبية للولايات المتحدة أدلة واسعة مستمدة من دراسات استقصائية مختلفة أن الثقة في الكونغرس، والحكومة والسلطة التنفيذية والرئاسة، قد انخفضت كلها منذ الستينيات والسبعينيات، حيث أصبحت ثقة الجمهور في الكونجرس والبيت الأبيض والسلطة التنفيذية تتدهور في قائمة لأربعة عشر مؤسسة أو أكثر من المؤسسات العامة والخاصة(Ladd and Bowman, 1998).[8]

في دراسة لـ "(Judith Tendler, 1997) تطرق الى الأداء الجيد من قبل الحكومة في البرازيل. فتم توضيح كيف يمكن للأشخاص الذين يعملون في الهيئات العامة أن يكونوا جزءا لا يتجزأ من المجتمعات التي يعملون فيها، وبالتالي خلق رأس المال الاجتماعي الذي يطور التآزر بين القطاعين العام والخاص.

بالنسبة لـ (K. Newton and P. Norris, 1999) فكانت دراسته حول الثقة في مؤسسات " الديمقراطيات الثلاثية"، تم قياس الثقة المؤسسية عن طريق مسح القيم العالمية (World Values Survey). تم تطبيق الاستبيان على عشر مؤسسات في القطاع العام والتي تمثل الوظائف الأساسية للدولة (بما في ذلك البرلمان، و الخدمة المدنية، و النظام القانوني، و الشرطة، و الجيش) والمؤسسات الأخرى في القطاعين الخاص و الغير الربحي (كنظام التعليم، و الكنيسة، و الشركات الكبرى، و نقابات العمال، و الصحافة). فالنتائج المحصل عليها دلت على وجود تراجع كبير للثقة وان كان هنالك تفاوت. كان أكبر انخفاض للثقة في القوات المسلحة ب - 15، الأمر الذي يعكس انخفاض مكانة الجيش في فترة ما بعد الحرب الباردة أو التحولات الثقافية التي تقوم على دعم المؤسسات الهرمية والسلطوية. كذلك هناك تآكل متواضع ولكنه هام في الثقة بالنظام القانوني، والشرطة، الخدمة المدنية والبرلمان.[9].

3. دراسة وصفية لأداء المؤسسات السياسية ورأس المال الاجتماعي في الجزائر

لدراسة العلاقة بين الثقة والمؤسسات السياسية توجب علينا اعداد استبيان من أجل الالمام بمختلف المؤشرات التي من شأنها تمكيننا من الدراسة، الا أن هنالك مجموعة من والتحديات الصعوبات كتكميم أو قياس بشكل مباشر كل أبعاد الأداء الحكومي، والثقة. بالإضافة الى أن رأس المال الاجتماعي يعكس العلاقات على المستوى الجماعي فلاستبانات التي تقدم للأشخاص هي الطريقة المثلى لقياسه.

1.3 معامل الصدق والثبات:

قبل اجراء أي بحث أو اختبار يجب التأكد من صحة صدق الاستبيان، بحيث يجب أن تكون كل فقرة من الاستبيان متسقة مع المحور الذي تنتمي إلية الفقرة، وبهذا نعكس درجة ثبات واتساق

أداة القياس. من أجل الكشف عن الثبات وجب علينا استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (**Cronbach's alpha**) من ناحية معرفة الاتساق الداخلي للعبارات بحيث أن الحد الأدنى لقيمة معامل ألفا كرونباخ يجب أن تكون 0.70، فكلما ارتفعت قيمة المعامل دلت على وجود ثبات أكبر لأداة القياس.

معامل الصدق والثبات ألفا كرونباخ لفقرات الاستبيان ككل قدرت ب 0.888، وهذا ما يدل على أن الاستبيان صادق بحيث يمثل المجتمع الذي سحبت منه العينة، وهذا ان دل يدل على أن عبارات الاستبيان صادق وتمثل المجتمع. بعد التطرق الى معامل الفا كرونباخ لابد من معرفة الخصائص العينة من جنس وسن، والمستوى التعليمي والموضحة في الجداول التالية:

الجدول 1: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	144	%70.9
أنثى	59	%29.1
المجموع	203	%100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع المستجوبين هو 203 منهم 144 ذكر تعادل نسبتهم 70.9%، أما الاناث كان مجموعهم 59 ما يعادل 29.1% من مجموع العينة.

الجدول 2: توزيع عينة الدراسة حسب السن

السن	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 20 سنة	32	%15.8
من 20 إلى 30 سنة	111	%54.7
من 30 إلى 40 سنة	40	%19.7
من 40 إلى 50 سنة	10	%4.9
أكثر من 50 سنة	10	%4.9
المجموع	203	%100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

يظهر الجدول أن 32 شخص من مجموع العينة ما يعادل 15.8% يقل ينهم عن 20 سنة، في حين 111 شخص يمثلون نسبة 54.7% من المجموع الكلي هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 20 إلى 30 سنة، أما الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 40 سنة فكان عددهم 40 شخص بنسبة 19.7%. أما باقي الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و50 سنة كلن عددهم 10 بنسبة 4.9% من المجموع الكلي.

الجدول 3: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
ابتدائي	1	% 0.5
أساسي/ متوسط	5	% 2.5
ثانوي	25	% 12.3
جامعي	167	% 82.3
أخرى	5	% 2.5
المجموع	203	% 100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

الأغلبية الساحقة حسب الجدول تبين أن الأشخاص المجيبين ذو مستوى جامعي اذ يبلغ عددهم 167 بمعدل يقدر بـ 82.3 %، في حين المستوى الثانوي يأتي في المقام الثاني اذ يبلغ عدد الأفراد 25 بنسبة 12.3 %. أما فيما يخص المستوى الابتدائي والمتوسط/ الأساسي فكانت نسبهم 0.5 % و 2.5 % على التوالي من المجموع الكلي، أما المستويات الأخرى الغير أكاديمية فكان عدد أفرادها 5 بنسبة 2. %.

2.3. توزيع عينة الدراسة حسب مؤشر الأداء الحكومي

جدول 4: توزيع عينة الدراسة حسب الأداء الحكومي

الأداء الحكومي	التكرار		النسبة المئوية %	
	راض	غير راض	راض	غير راض
ادارة الاقتصاد	21	182	% 10.3	% 89.7
ايجاد فرص العمل	27	176	% 13.3	% 86.7
تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء	35	168	% 17.2	% 82.8
تحسين الخدمات الصحية الأساسية	47	156	% 23.2	% 76.8
خفض الاسعار	30	173	% 14.8	% 85.2

توفير الاستقرار والأمن الداخلي	135	68	% 66.5	% 33.5
معالجة احتياجات التعليم	47	156	% 23.2	% 76.8

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

من الجدول أعلاه نلاحظ أن جل المجيبين غير راضين على أداء الحكومة فقد تراوحت نسبة عدم راضاهم بين 76.8% و89.7%. الا أنه كان هناك اجماع على أن هناك أداء حكومي فيما يخص توفير الاستقرار والأمن الداخلي، فكما نلاحظ أن 135 شخص من أصل 203 راضون على أن الحكومة تقوم بتوفير الأمن بنسبة 66.5 %، مقابل 68 شخص يرون أن الحكومة لا توفر الأمن بنسبة 33.5 %.

2.3. توزيع عينة الدراسة حسب مؤشر الثقة

في هذا العنصر قمنا بالتطرق الى مؤشر الثقة عن طريق دراسة الثقة في الأشخاص والثقة في المؤسسات، وتحصلنا على النتائج التالية:

من الجدول أدناه نجد أن نسبة الثقة في الناس قدرت بـ 14.3% وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع عدد المجيبين على وجوب الحذر الشديد وكان عددهم 174 من اجمالي المجيبين بنسبة تقدر بـ85.7%.

جدول 5: توزيع عينة الدراسة حسب الثقة في الناس

الثقة في الناس	التكرار	النسبة%
يمكن الثقة بمعظم الناس	29	%14.3
تحتاج الى الحذر الشديد	174	%85.7

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

جدول 6: توزيع عينة الدراسة حسب الثقة في الأشخاص

الثقة في الأشخاص	جيدة	متوسطة	منعدمة
عائلتك	%89.2	%8.9	%2
النواب السياسيون على المستوى المحلي	%1	%20.2	%78.8
النواب السياسيون على المستوى الوطني	%1	%17.7	%81.3

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

جدول 7: توزيع عينة الدراسة حسب الثقة في المؤسسات

الثقة في المؤسسات	جيدة	متوسطة	منعدمة
الأحزاب السياسة	%0.5	%26.6	%72.9
البرلمان	%1.5	%24.1	%74.4
البلدية ، الولاية ،الدائرة	%3	%41.9	%55.2

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

نلاحظ أن الأفراد يثقون أكثر في عائلاتهم بدرجة أولى بنسبة 89.2%، بعد ذلك تأتي الثقة في الأشخاص الذين يعرفونهم شخصيا بنسبة 42.9%. أما في المرتبة الأخيرة يأتي النواب السياسيون على المستوى الوطني والمحلي بنسبة 1%. أما الثقة في المؤسسات فكانت جلها ثقة متوسطة.

4. تقييم الدراسة وفقا للاختبار الاحصائي: اختبار تساوي المتوسطات (Independent T-Test)

قمنا بتقسيم الاختبار الى ثلاثة مستويين من الثقة وهي الثقة في الأشخاص، الثقة في المؤسسات، اردنا معرفة مدى تأثير الأداء الحكومي على مستويات الثقة. من أجل القيام بهذا الاختبار قمنا بفحص اختلاف الوسط الحسابي بين مجموعتين مستقلتين، ولإجراء هذا الاختبار كان لابد من المرور على اختبار التجانس Levene Test لتساوي التباين.

1.4. نتائج اختبار (Independent T-Test) بين الثقة في الأفراد و الأداء الحكومي

جدول 9: نتائج اختبار (Independent T-Test) للثقة في النواب السياسيون على المستوى المحلي حسب الأداء الحكومي

	Levene Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means		
	F	Sig	t	Df	Sig (2-tailed)
Equal variances assumed ادارة الاقتصاد Equal variances not assumed	1.017	0.315	-4.370 -39.205	160 159	0.000 0.000
Equal variances assumed ايجاد فرص العمل Equal variances not assumed	2.037	0.155	-1.409 -0.711	160 1.006	0.161 0.606
Equal variances assumed	1.653	0.200	-1.271	160	0.205

تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء					
Equal variances not assumed		-0.674	1.007	0.622	
Equal variances assumed	3.748	0.055	-2.757	160	0.007
تحسين الخدمات الصحية الأساسية					
Equal variances not assumed			-24.737	159	0.000
Equal variances assumed	2.356	0.127	-1514	160	0.132
خفض الأسعار					
Equal variances assumed			-0.736	1.006	0.595
Equal variances assumed	26.691	0.000	-1.074	160	0.284
توفير الاستقرار والأمن الداخلي					
Equal variances not assumed			-9.637	159	0.000
Equal variances assume	3.748	0.055	-2.757	160	0.007
معالجة احتياجات التعليم					
Equal variances not assumed			-24.737	159	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

- اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين ادارة الاقتصاد والثقة أظهر 0.325 =sig وهو أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية بأن التباينات متساوية، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر أن 0.000 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول ان المتوسطات ليست متساوية.
- بالنسبة لاختبار الثقة والأداء الحكومي فيما يخص ايجاد فرص عمل فان نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أظهر 0.155 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية بأن التباينات متساوية، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر 0.161 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول ان المتوسطات متساوية.
- عند اجراء الاختبار بين الثقة وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء لاحظنا أن نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أظهر 0.200 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية بأن التباينات متساوية ونرفض الفرضية البديلة، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي

المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر 0.205 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول ان المتوسطات متساوية.

- أظهر الاختبار بين الثقة تحسين الخدمات الصحية الأساسية حسب نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أن 0.055 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية ونقبل الفرضية الصفرية ، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الأول والذي أظهر نتيجة 0.007 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول ان المتوسطات غير متساوية.
- نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين الثقة والخفض في الأسعار أن 0.127 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن التباينات متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الأول والذي أظهر أن 0.132 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية التي تقول أن المتوسطات متساوية.
- عند استخدام اختبار Levene لدراسة التجانس بين الثقة وتوفير الأمن والاستقرار لوحظ أن 0.000 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة أي أن التباينات غير متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الثاني والذي أظهر أن 0.000 =sig وهي الأخرى نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية التي تقول ان المتوسطات غير متساوية.
- انطلاقا من نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين معالجة احتياجات التعليم والثقة أظهر أن 0.055 =sig وهو أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية بأن التباينات متساوية، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر0.007 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول ان المتوسطات ليست متساوية.

جدول 10: نتائج اختبار (Independent T–Test) للثقة في النواب السياسيون على المستوى الوطني حسب الأداء الحكومي

	Levene Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means		
	F	Sig	T	df	Sig (2-tailed)
Equal variances assumed	0.976	0.325	-4.445	165	0.000

ادارة الاقتصاد					
Equal variances not assumed		-40.497	164	0.000	
Equal variances assumed	2.299	0.131	-1.497	165	0.136
ايجاد فرص العمل					
Equal variances not assumed		-0.732	1.006	0.597	
Equal variances assumed	1.745	0.188	-1.306	165	0.193
تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء					
Equal variances not assumed		-0.684	1.006	0.618	
Equal variances assumed	3.742	0.055	-2.759	165	0.006
تحسين الخدمات الصحية الأساسية					
Equal variances not assumed		-25.137	164	0.000	
Equal variances assumed	2.472	0.118	-1.551	165	0.123
خفض الأسعار					
Equal variances not assumed		-0.744	1.005	0.592	
Equal variances assumed	27.120	0.000	-1.077	165	0.283
توفير الاستقرار والأمن الداخلي					
Equal variances not assumed		-9.808	164	0.000	
Equal variances assumed	3.513	0.063	-2.811	165	0.006
معالجة احتياجات التعليم					
Equal variances not assumed		-25.612	164	0.000	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

- نلاحظ أن نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين ادارة الاقتصاد والثقة أظهرت0.325 =sig تعتبر نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر 0.00 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تقول ان المتوسطات ليست متساوية.
- بالنسبة لاختبار الثقة والأداء الحكومي فيما يخص ايجاد فرص عمل فان نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أظهر 0.131 =sig وهي أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية

ونرفض الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر 0.136 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول ان المتوسطات متساوية.

- عند اجراء الاختبار بين الثقة وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء لاحظنا أن نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أظهر0.188 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر 0.193 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول ان المتوسطات متساوية.
- أظهر الاختبار بين الثقة تحسين الخدمات الصحية الأساسية حسب نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أن 0.055 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الأول والذي أظهر 0.006 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول ان المتوسطات غير متساوية.
- نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين الثقة والخفض في الأسعار أن 0.118 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن التباينات متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الأول والذي أظهر أن 0.006 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول ان المتوسطات متساوية.
- عند استخدام اختبار Levene لدراسة التجانس بين الثقة وتوفير الأمن والاستقرار لوحظ أن 0.000 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة أي أن التباينات غير متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الثاني والذي أظهر أن 0.000 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة التي تقول ان المتوسطات ليست متساوية.
- انطلاقا من نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين معالجة احتياجات التعليم والثقة أظهر أن 0.063 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية بأن التباينات متساوية، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر 0.006 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول ان المتوسطات ليست متساوية.

3.4. نتائج اختبار (Independent T-Test) بين الثقة في المؤسسات و الأداء الحكومي

جدول 11: نتائج اختبار (**Independent T-Test**) للثقة في البرلمان حسب الأداء الحكومي

t-test for Equality of Means			Levene Test for Equality of Variances		
Sig (2-tailed)	df	T	sig	F	
0.000	152	-6.461	0.325	0.973	Equal variances assumed
					ادارة الاقتصاد
0.000	150	-45.989			Equal variances not assumed
0.001	152	-3.319	0.047	4.012	Equal variances assumed
					ايجاد فرص العمل
0.227	2.020	-1.718			Equal variances not assumed
0.000	152	-4.536	0.129	2.326	Equal variances assumed
					تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء
0.000	150	-32.282			Equal variances not assumed
0.028	152	-2.220	0.272	1.218	Equal variances assumed
					تحسين الخدمات الصحية الأساسية
0.276	2.034	-1.477			Equal variances not assumed
0.000	152	-4.014	0.012	6.478	Equal variances assumed
					خفض الأسعار
0.213	2.015	-1.798			Equal variances not assumed
0.159	152	-1.417	0.000	77.318	Equal variances assumed
					توفير الاستقرار والأمن الداخلي
0.000	150	-10.083			Equal variances not assumed
0.024	152	-2.284	0.248	1.344	Equal variances assumed
					معالجة احتياجات التعليم
0.271	2.033	-1.497			Equal variances not assumed

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

- من خلال نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين ادارة الاقتصاد والثقة أظهر sig= 0.325 وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية بأن التباينات متساوية، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر sig= 0.00 وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول أن المتوسطات ليست متساوية.
- نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين الثقة وايجاد فرص عمل أظهر sig= 0.047 وهو أقل من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الثاني والذي أظهر 0.227 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول أن المتوسطات متساوية.
- لدراسة العلاقة بين الثقة وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء لاحظنا أن نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أظهر 0.129 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أن التباينات متساوية، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر أن 0.000 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول أن المتوسطات غير متساوية.
- أظهر الاختبار بين الثقة تحسين الخدمات الصحية الأساسية حسب نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أن 0.272 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية بأن التباينات متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الأول والذي أظهر 0.028 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول أن المتوسطات غير متساوية.
- اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين الثقة والخفض في الأسعار أن 0.012 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية البديلة أي أن التباينات غير متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الثاني والذي أظهر أن 0.213 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية التي تقول أن المتوسطات متساوية.
- أظهر اختبار Levene لدراسة التجانس بين الثقة وتوفير الأمن والاستقرار أن 0.00 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة أي أن التباينات ليست متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الثاني والذي أظهر أن 0.00 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة التي تقول أن المتوسطات ليست متساوية.
- من خلال نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين معالجة احتياجات التعليم والثقة أظهر أن 0.248 =sigوهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية بأن التباينات متساوية، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر

الأول والذي أظهر sig= 0.024 وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول ان المتوسطات ليست متساوية.

جدول 12: نتائج اختبار (Independent T-Test) للثقة في البلدية ، الولاية ،الدائرة حسب الأداء الحكومي

	Levene Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means		
	F	sig	t	df	Sig (2-tailed)
Equal variances assumed ادارة الاقتصاد Equal variances not assumed	10.751	0.001	-3.056 -1.783	116 5.161	0.003 0.133
Equal variances assumed ايجاد فرص العمل Equal variances not assumed	5.462	0.021	-1.559 -1.020	116 5.210	0.122 0.353
Equal variances assumed تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء Equal variances not assumed	3.681	0.057	-1.262 -0.892	116 5.251	0.209 0.411
Equal variances assumed تحسين الخدمات الصحية الأساسية Equal variances not assumed	1.894	0.171	-2.871 -2.239	116 5.313	0.005 0.072
Equal variances assumed خفض الأسعار Equal variances not assumed	9.724	0.002	-2.097 -1.191	116 5.151	0.038 0.286
Equal variances assumed توفير الاستقرار والأمن الداخلي Equal variances not assumed	31.926	0.000	-1.266 -1.513	116 5.824	0.208 0.831
Equal variances assumed معالجة احتياجات التعليم Equal variances not assumed	2.837	0.095	-3.207 -2.368	116 5.277	0.002 0.061

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS. 20

- اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين ادارة الاقتصاد والثقة أظهر 0.001 =sig وهو أقل من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الثاني والذي أظهر 0.133 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول أن المتوسطات متساوية.
- أظهرت العلاقة بين الثقة وايجاد فرص عمل من خلال نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أن 0.021 =sig وهو أقل من 0.05 بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الثاني والذي أظهر 0.353 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول بأن المتوسطات متساوية.
- عند اجراء الاختبار بين الثقة وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء لاحظنا أن نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أظهر 0.057 =sig وهو أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر 0.209 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية الصفرية والتي تقول أن المتوسطات متساوية.
- العلاقة بين الثقة وتحسين الخدمات الصحية الأساسية حسب نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس أظهر أن 0.171 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الأول والذي أظهر 0.007 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول أن المتوسطات غير متساوية.
- نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين الثقة والخفض في الأسعار أظهر أن 0.002 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية البديلة أي أن التباينات غير متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الثاني والذي أظهر أن 0.286 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية التي تقول أن المتوسطات متساوية.
- عند استخدام اختبار Levene لدراسة التجانس بين الثقة وتوفير الأمن والاستقرار لوحظ أن 0.000 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة أي أن التباينات ليست متساوية، وبهذا ننتقل الى اختبار تساوي المتوسطات والذي سنلجأ فيه الى السطر الثاني والذي أظهر أن 0.83 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية التي تقول أن المتوسطات متساوية.

- انطلاقا من نتائج اختبار Levene المستخدم لدراسة التجانس بين معالجة احتياجات التعليم والثقة أظهر أن 0.095 =sig وهي نتيجة أكبر من 0.05 بالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة بأن التباينات غير متساوية، واذا انتقلنا الى اختبار تساوي المتوسطات سنلجأ الى السطر الأول والذي أظهر 0.002 =sig وهي نتيجة أقل من 0.05 وبهذا نقبل الفرضية البديلة والتي تقول أن المتوسطات ليست متساوية.

5. خاتمة:

الأداء الحكومي عنصر مهم لمعرفة مدى رضا الأفراد عن السياسات المنتهجة من طرف المؤسسات السياسية، وتقترن هذه الثقة بمدى استجابة الحكومة لانشغالات المواطنين، ومحاولة تحقيق تفضيلاتهم. أظهرت الدراسة جملة من النتائج تمثلت في:

- عند دراسة تأثير الأداء الحكومي على الأفراد، والتي قسمناها الى شقين الثقة في النواب على المستوى المحلي والثقة في النواب على المستوى الوطني تحصلنا على أن هنالك تأثير للأداء الحكومي سوآءا على الثقة في النواب على المستوى المحلي أو النواب على المستوى الوطني من حيث ايجاد فرص العمل وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بالإضافة الى خفض الأسعار. انعدمت هاته العلاقة في كل من توفير الأمن والاستقرار، تحسين الخدمات الصحية، معالجة احتياجات التعليم، ادارة الاقتصاد.
- عند تقسيم الثقة في المؤسسات الى الثقة في البرلمان والثقة في البلدية ، الولاية ،الدائرة تحصلنا على ما يلي:

- لعب الأداء الحكومي دورا مهما للغاية في بناء الثقة في البلدية والدائرة والولاية في كل الجوانب، الا أن التأثير غاب فقط فيما يخص تحسين الخدمات الصحية.
- ارتبطت الثقة في البرلمان وأداء الحكومة في شقين فقط هما خفض الأسعار وايجاد فرص العمل. في مقابل ذلك لم هنالك تأثير للأداء الحكومي على الثقة في البرلمان في كل من ادارة الاقتصاد، تقلقل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، تحسين الخدمات الصحية، معالجة احتياجات التعليم وتوفير الأمن والاستقرار.

أظهرت النتائج المحصل عليها تطابقا مع دراسة كل من (K. Newton and P. Norris, 1999) و (Crozier et al. 1975) خاصة فيما تعلق بالثقة في المؤسسات التمثيلية أي البرلمان، وبهذا نلخص الى

أنه كل ما كان هنالك أداء جيد لهذه المؤسسات السياسية كلما تحصلنا على رأس مال اجتماعي قوي مبني على ثقة الأفراد بهذه المؤسسات.

ما نوصي به من خلال هذه الدراسة:

- بناء مؤسسات قعالة ترقى لتطلعات المواطنين.
- غرس ثقافة الجمعيات في المجتمع من أجل معرفة أهم نقائصه.
- التداول في المسؤوليات داخل الأحزاب وهذا ما يوحي على أنها في المسار الصحيح لتحقيق الديموقراطية.
- اشراك المواطن في تقرير مصير البلد من خلال انتخابات شفافة ونزيهة.

6. قائمة المراجع:

[1] Newton, K., & Norris, P. (1999). Confidence in Public Institutions: Faith, Culture or Performance? Pharr, S. and Putnam, R.(eds.): Disaffected democracies: What's Troubling the Trilateral Countries, p 7- 8.

[2] Putnam, R. D. (1993). The prosperous community. The american prospect, 4(13), 35-42.

[3] روبرت بوتنام, كيف تنجح الديمقراطية, تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة, ترجمة إيناس عفت, الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية, القاهرة, 2006م , ص 210 – 215- 219.

[4]Lipset, S. M. (1987). The confidence gap: Business, labor, and government in the public mind. Johns Hopkins University Press, P 120.

[5] R. Putnam, (2000), Bowling Alone, The Collapse and Revival of American Community, New York: Simon and Schuster, p 19.

[6] Newton, K. (2001). Trust, social capital, civil society, and democracy. International Political Science Review, 22(2), 201-214, p 202.

[7] Rothstein, B., & Stolle, D. (2008). The state and social capital: An institutional theory of generalized trust. Comparative politics, 40(4), 441-459.

[8] Ladd, E. C., & Bowman, K. H. (1998). What's wrong: A survey of American satisfaction and complaint. American Enterprise Institute.

[9] Newton, K., & Norris, P. (1999). Confidence in Public Institutions: Faith, Culture or Performance? Pharr, S. and Putnam, R.(eds.): Disaffected democracies: What's Troubling the Trilateral Countries, p 3- 4.